الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/47/375
S/24429
14 August 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعين

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

البنود ١٢ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩١ و ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها الى الحد الأدنى

المخدرات

* A/47/150 .

92-38368

رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة
الى الأمين العام من ممثل ألمانيا الدائم
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الوثائق الختامية لاجتماع قمة ميونيخ الاقتصادي ، المعقود في الفترة من ٦ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وهي تتضمن ما يلي :

المرفق الأول : الإعلان الاقتصادي : العمل معا من أجل النمو ومن أجل عالم أكثر أمانا ؛

المرفق الثاني : الإعلان السياسي : تجسيد المشاركة الجديدة ؛

المرفق الثالث : إعلان بشأن يوغوسلافيا سابقا .

وسوف أكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البنود ١٢ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩١ و ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) دتلر غراف تسو رانتساو

المرفق الأول

الإعلان الاقتصادي

العمل معا من أجل النمو ومن أجل عالم أكثر أمانا

١ - إننا ، رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية الرئيسية السبع ورئيس لجنة المجموعة الأوروبية ، اجتمعنا في ميونيخ في اجتماع قمتنا السنوي الثامن عشر .

٢ - إن المجتمع الدولي على عتبة عصر جديد ، وقد تحرر من عبء النزاع بين الشرق والغرب . ونادرا ما كانت الظروف مواتية بهذا الشكل لتجسيد سلم دائمة تضمن احترام حقوق الإنسان ، وتطبيق مبادئ الديمقراطية ، وكفالة حرية الأسواق ، والتغلب على الفقر وصون البيئة .

٣ - إننا مقرون العزم على اغتنام الفرص الفريدة المتاحة الآن ، عن طريق العمل بروح المشاركة . وفي حين أن التغيير الجذري تترتب عليه مخاطر ، فإننا نضع ثقتنا في قدرة الشعب على الابتكار وفي جهده وتفانيه ، بوصفه المصدر الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . إن بُعد التحديات العالمي والترابطات تتطلب تعاونا على صعيد العالم بأسره . وتنسيق سياساتنا تنسيقا وثيقا ، كجزء من هذا التعاون ، هو اليوم أهم من أي وقت مضى .

<u>الاقتصاد العالمي</u>

٤ - إن النمو الاقتصادي القوي شرط مسبق لحل عدة تحديات نواجهها في عالم ما بعد الحرب الباردة . ويتزايد ظهور الدلائل على الانتعاش الاقتصادي العالمي . ولكننا لن نأخذ ذلك مسلما وسنعمل معا لكي يتوطد الانتعاش ويتسارع النمو .

٥ - إن عدد من هم بدون عمل مرتفع بشكل مفرط . وقدرات الناس والمصانع والموارد غير مستعملة بشكل كامل . وإننا قلقون بشكل خاص بسبب المشقة التي تحدثها البطالة .

٦ - يواجه كل واحد منا حالات اقتصادية مختلفة نوعا ما . ولكننا نكسب كلنا كثيرا من وجود نمو مستديم أقوى وغير تضخمي .

٧ - وسيساعد تزايد النمو بلدانا أخرى أيضا . فالنمو يولد التجارة . وازدياد حجم التجارة يقوي الدول النامية والديمقراطيات الجديدة الساعية الى تحويل الاقتصادات الموجهة الى عناصر منتجة في السوق العالمية . ونجاحهم الاقتصادي يخدم مصلحتنا المشتركة .

٨ - وسيقدم نجاح جولة أوروغواي اسهاما هاما في مستقبل الاقتصاد العالمي . كما سيعزز اكمال المفاوضات مبكرا اقتصاداتنا ، ويدعم عملية الاصلاح في أوروبا الشرقية ، ويوفر فرصا جديدة لرفاه دول أخرى ، منها بالخصوص البلدان النامية .

وإننا نأسف لبطء المفاوضات منذ أن اجتمعنا في لندن في السنة الماضية . بيد أن الأشهر الأخيرة شهدت تقدما . ولذلك فإننا مقتنعون بأنه في المتناول التوصل الى اتفاق متوازن .

وإننا نرحب بالاصلاح في السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية ، التي اعتمدت والتي من المتوقع أن تيسر تسوية المسائل القائمة .

وقد أحرز تقدم بشأن مسألة المساعدة الداخلية بطريقة تتمشى مع اصلاح السياسة الزراعية المشتركة ، فيما يتعلق بحجم الصادرات المدعومة وبتجنب الخلافات في المستقبل . وتحتاج هذه المواضيع الى مزيد من العمل . وبالاضافة الى ذلك لاتزال للأطراف شواغل يسعون الى معالجتها في مجالات الوصول الى الأسواق والتجارة ببدائل الحبوب .

وإننا نؤكد من جديد أنه ينبغي للمفاوضات أن تؤدي الى نتيجة متوازنة عالميا . ويجب التوصل الى اتفاق يهيئ أسواقا أكثر انفتاحا على السلع والخدمات . وهو اتفاق يتطلب جهودا مماثلة من جميع الشركاء المتفاوضين .

وعلى هذا الأساس ، فإننا نتوقع إمكانية التوصل الى اتفاق قبل نهاية عام ١٩٩٢ .

٩ - إننا ملتزمون ببناء الثقة للمستثمرين ، والمدخرين ، والمستهلكين ، عن طريق اجراءات منسقة وفردية : الثقة بأن العمل بتفان يؤدي الى تحسين نوعية الحياة : والثقة بأن الاستثمارات ستكون مربحة ؛ والثقة بأن الإدخار يجازى وبأن استقرار الأسعار لن يعرض للخطر .

١٠ - وإننا نتعهد باعتماد سياسات ترمي الى ايجاد العمالة والنمو . وسنسعى - مع الاعتراف بظروف كل منا - الى اتخاذ الخطوات المناسبة لوضع سياسات اقتصادية كلية سليمة لحفز نمو أقوى وأكثر استدامة . وسعيا الى تحقيق ذلك اتفقنا على المبادئ التوجيهية التالية :

- الاستمرار في سلك سياسات نقدية ومالية سليمة لدعم التحسن دون اذكاء نار التضخم من جديد ؛

- تهيئة الظروف لأسعار فائدة أدنى عن طريق الحد من حالات العجز العام المفرطة والتشجيع على الادخار ؛

- السيطرة على حالات العجز العام المفرطة بوسائل أهمها الحد من الانفاق العام . ينبغي لأموال دافعي الضرائب أن تستعمل بطريقة أكثر توفيرا وفعالية .

- تحقيق تكامل أوثق لأهدافنا البيئية والإنمائية ، بتشجيع المبادرات السوقية والابتكار التكنولوجي بغية تشجيع الاستهلاك والانتاج السليمين بيئيا .

وفي الوقت الذي يتراجع فيه خطر التضخم نتيجة لسياساتنا ، ستزداد إمكانية انخفاض أسعار الفائدة . وسيساعد ذلك على تشجيع الاستثمارات الجديدة وبالتالي على تقوية النمو وإتاحة المزيد من العمالة .

١١ - لكن السياسات الاقتصادية الكلية الجديدة لا تكفي . فجميع اقتصاداتنا مثقلة بأوجه التصلب الهيكلي التي تحد من إمكانات معدلات نمونا . وبحاجة الى أن نشجع المنافسة . ونحن بحاجة الى تهيئة بيئة أكثر قبولا للمبادرة الخاصة . وبحاجة الى الحد من الإفراط في وضع القواعد ، الذي يقمع الابتكار والمبادرة والقدرة على الخلق . وسنعزز فرص العمل عن طريق تحسين التدريب والتعليم وتحسين الحركية . وسنعزز أساس النمو الطويل الأجل عن طريق إدخال تحسينات في الهياكل الأساسية والمزيد من الاهتمام بالبحث والتطوير . اننا نحث على اعتماد هذه الأنواع من الإصلاح في الديمقراطيات الجديدة التي تمر بفترة الانتقال الى الاقتصادات السوقية . وليس بوسعنا أن نطالب أنفسنا بأقل من ذلك .

١٢ - إن تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية عنصر أساسي في استراتيجيتنا المشتركة الرامية الى تحقيق نمو مستديم غير تضخمي . واننا نطلب من وزراء ماليتنا أن يعززوا تعاونهم على أساس ما اتفقنا عليه من مبادىء توجيهية ، وأن يكثفوا عملهم لتذليل العراقيل التي تعترض النمو . وبالتالي ، أن يعززوا العمالة . كما أن نطلب منهم أن يقدموا تقارير الى اجتماعنا في اليابان في عام ١٩٩٣ .

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٣ - إن قمة الأرض من معالم زيادة الوعي بالتحديات البيئية العالمية ، وإعطاء دفع جديد لعملية خلق مشاركة عالمية بشأن التنمية والبيئة . ومطلوب اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة لمتابعة التزاماتنا بشأن تغير المناخ ، ولحماية الغابات والمحيطات ، وحفظ الموارد البحرية ، وصيانة التنوع البيولوجي . ولذلك نحث جميع البلدان ، المتقدمة النمو منها والنامية ، على توجيه سياساتها ومواردها الى تنمية مستديمة تصون مصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة معا .

١٤ - ولمواصلة زخم مؤتمر ريو ، نحث البلدان الأخرى على الانضمام إلينا فيما يلي :

- السعي الى التصديق على اتفاقية تغيير المناخ بحلول نهاية عام ١٩٩٣ ،

- وضع ونشر خطط عمل وطنية ، وفق ما توخاه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، بحلول نهاية عام ١٩٩٣ ،

- العمل على حماية السلالات والموائل التي يتوقف عليها وجودها ،

- تقديم دعم مالي وتقني إضافي الى البلدان النامية من أجل تحقيق تنمية قابلة للإدامة ، عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية ، لا سيما بالقيام بتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية ، ومن أجل اتخاذ إجراءات ذات فائدة عالمية عن طريق مرفق البيئة العالمي ، بغية تحويله الى آلية تمويل دائمة ،

- القيام خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية القابلة للاستدامة ، التي ستقوم بدور حيوي في رصد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتنفيذه ،

- وضع عملية استعراض دولية للمبادىء المتعلقة بالغابات ، في إطار حوار مبكر - على أساس تنفيذ هذه المبادئ - بشأن ترتيبات ملائمة ومتفق عليها دوليا ، وزيادة المساعدة الدولية ،

- الزيادة من تحسين رصد البيئة العالمية ، بما في ذلك عن طريق تحسين استعمال البيانات المستمدة من السواتل وغير ذلك من برامج مراقبة الأرض ،

- تعزيز تطوير ونشر التكنولوجيات المتعلقة بالطاقة والبيئة ، بما في ذلك مقترحات بشأن برامج تكنولوجية ابتكارية ،

- كفالة عقد المؤتمر الدولي المعني بأرصدة الأسماك المنتشرة في أكثر من منطقة وأرصدة الأسماك الكثيرة الشديدة الارتحال في المحيطات ، في أقرب وقت ممكن .

البلدان النامية

١٥ - ونرحب بالتقدم الاقتصادي والسياسي الذي أحرزه عدد من البلدان النامية ، وبصفة خاصة في آسيا وجنوب شرق آسيا ، بل وفي امريكا اللاتينية ، وبعض مناطق افريقيا . غير أن بلدان كثيرة في مناطق مختلفة من العالم ما زالت تكافح الفقر . وتبعث الحالة في البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى بالذات ، على القلق .

١٦ - وإننا ملتزمون بالحوار والمشاركة القائمة على تقاسم المسؤولية وزيادة مساحة توافق الآراء على المبادئ السياسية والاقتصادية الأساسية . ولا يمكن مواجهة تحديات عالمية مثل انتشار التلوث ومشاكل البيئة إلا بجهود عمادها التعاون بين جميع البلدان . وفي هذا الصدد يعتبر إصلاح القطاع الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة خطوة مهمة من أجل بلوغ هذه الغاية .

١٧ - ونرحب باتساع قاعدة القبول بمبادئ الإدارة السليمة . فلا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا عملت البلدان على تعبئة إمكاناتها الذاتية وكفلت لجميع قطاعات السكان المشاركة ، واحترمت حقوق الإنسان خاصتها . ويؤدي التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية الى تعزيز عملية التنمية ، ويمكن أن يسهم في إرساء علاقات مستقرة وسلمية وأن يخفض الإنفاق على التسلح .

١٨ - وتتحمل البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في تأمين اقتصاد عالمي معاف . وسوف تهتم بالآثار التي تلحقها سياساتنا بالبلدان النامية . وسنبذل قصارى جهدنا لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية كما وكيفا بما يتفق وتعهداتنا . وسنزيد توجيه المساعدة الانمائية الرسمية الى أفقر البلدان . وتستأهل مسائل الفقر ، والسياسات السكانية ، والتعليم ، والصحة ، ودور المرأة ، ورفاه الطفل ، عناية خاصة . وسوف نختص أكثر بالمساعدة تلك البلدان التي تبذل جهودا حقيقية لمساعدة ذاتها . كما أن البلدان النامية الأكثر رخاء مدعوة أيضا للمساهمة في تقديم المساعدة الدولية .

١٩ - ونؤكد ما للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والدور النشط للقطاع الخاص من أهمية للبلدان النامية . ونؤكد أهمية تقديم مساعدة تقنية الى البلدان النامية الفقيرة من أجل إقامة قاعدة تصديرية أكثر تنوعا ، وبصفة خاصة للبضائع المصنعة .

٢٠ - وينبغي قبل حلول نهاية ١٩٩٢ الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بإجراء استعواض كبير لأموال المساعدات الانمائية الرسمية . ويتعين أن يستمر صندوق النقد الدولي في تقديم التمويل التساهلي لمساعدة برامج الإصلاح في أفقر البلدان . وندعو الصندوق الى اتخاذ قرار مبكر بشأن زيادة أمد مرفق التكيف الهيكلي المعزز لسنة واحدة أخرى ، ومن أجل إجراء دراسة وافية لكافة الخيارات المتاحة للفترة المقبلة ، بما في ذلك تجديد المرفق نفسه .

٢١ - ويعترينا قلق عميق بسبب الجفاف غير المسبوق الذي يحيق بالجنوب الافريقي . وقد أمكن تلبية ثلثي المستهدف في نداء الجفاف . وما زال هناك الكثير مما يتعين عمله . وندعو جميع البلدان الى تقديم العون .

٢٢ - ونرحب بالتقدم الذي أحرزه كثير من البلدان في التغلب على مشاكل الديون واستعادة جدارته الائتمانية . وقد أسهمت المبادرات التي طرحتها اجتماعات القمة السابقة في تحقيق هذه النهاية . بيد أن كثيرا من البلدان النامية ما زال يعاني من أحوال عسيرة .

٢٣ - ونؤكد سلامة الاستراتيجية الدولية للديون . ونرحب بزيادة تخفيف ديون أفقر البلدان من جانب نادي باريس . ونلاحظ أن النادي وافق على النظر في مجمل نهج الديون لأفقر البلدان التي تكون مستعدة لعمليات التكيف تحت ظروف معينة ، وبعد فترة تتراوح بين ثلاث الى أربع سنوات ، ونشجعه على التسليم بالوضع الخاص لبعض بلدان الشريحة الدنيا لمجموعة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون ، حالة بحالة . ونعلق أهمية كبيرة على تعزيز استخدام الاستبدالات الطوعية للديون ، بما في ذلك استبدالات الديون لأغراض حماية البيئة .

أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية

٢٤ - ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الديمقراطيات في أوروبا الوسطى ، وما أنجزته من إصلاح سياسي واقتصادي واندماج في الاقتصاد العالمي . ولا بد أن تواصل هذه البلدان عملية الإصلاح بقوة . وما زال على شعوبها أن تبذل جهودا ، بل وتضحيات جسيمة . وسوف تلقى منا الدعم دوما .

٢٥ - ونرحب بالمساعدة الكبيرة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة الى عمليات الإصلاح في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . ونلاحظ الدور التمويلي المفيد الذي يقوم به المصرف

الأوروبي للتعمير والتنمية . فمنذ عام ١٩٨٩ بلغ إجمالي المساعدات والتعهدات المقدمة في شكل منح وقروض وضمانات ائتمانية من جانب مجموعة الأربعة والعشرين والمؤسسات المالية الدولية ، ٥٢ بليون دولار . وندعو مجموعة الاربعة والعشرين الى مواصلة نشاطها التنسيقي وتكييفه مع احتياجات كل بلد يعكف على الإصلاح . ونعيد تأكيد استعدادنا لتقديم مساعدة مناسبة .

٢٦ - ونؤيد فكرة العمل مع بولندا من أجل القيام ، على أساس الترتيبات الحالية ، بإعادة تخصيص الأموال المقدمة من صندوق تثبيت العملة ، بعد التوصل إلى اتفاق للبرنامج الذي يخص صندوق النقد الدولي ، وتوجيهها إلى استخدامات جديدة لدعم جهود إصلاح السوق في بولندا وبصفة خاصة عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للشركات التجارية البولندية .

٢٧ - لقد قدمت البلدان الصناعية تسهيلات تجارية كبيرة إلى بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لتوكيد نجاح جهودها الإصلاحية . غير أنه يتعين على جميع هذه البلدان أن تزيد فتح أسواقها . وتعتبر الاتفاقات المعقودة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، الهادفة إلى إنشاء مناطق للتجارة الحرة مع هذه البلدان ، إسهاما مهما في هذا الشأن . وسوف نواصل تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لتعزيز قدرتها التصديرية .

٢٨ - ونحث جميع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع بعضها البعض ، ومع الدول حديثة الاستقلال في الاتحاد السوفياتي سابقا ، وأن يرتكز ذلك إلى حد كبير على أساس سوقي المنحى متسق مع مبادئ (الغات) . وكخطوة في هذا الاتجاه نرحب بالتعاون الخاص فيما بين الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وبولندا وهنغاريا ، ونأمل أن تكون التجارة الحرة فيما بينها ممكنة في المستقبل القريب .

٢٩ - ولابد من الترحيب بالاستثمار المتدفق من الخارج . فهو مهم لتنمية الإمكانات الاقتصادية الكاملة لبلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية . ونحث هذه البلدان على أن تكون سياساتها منصبة على تهيئة ظروف استثمارية جذابة وموثوق بها لرأس المال الخاص . وسنقدم من جانبنا التأمين اللازم للإئتمانات الثنائية ، وصكوك الضمان المشجعة للاستثمار الأجنبي ، عندما تستوفى هذه الظروف ، بما في ذلك خدمة الديون . وندعو المؤسسات في البلدان الصناعية إلى اغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية .

الدول الجديدة المستقلة في الاتحاد السوفياتي سابقا

٣٠ - إن التحولات بعيدة المدى التي ألمت بالاتحاد السوفياتي سابقا تتيح فرصة تاريخية لجعل العالم مكانا أفضل : أكثر أمنا وديمقراطية ورخاء . وقد استهلت الحكومة الروسية بزعامة الرئيس يلتسين عملية صعبة للإصلاح . ةاننا نتطلع إلى اجتماعنا به لمناقشة أوجه التعاون معه لدعم هذه الاصلاحات . كما أننا مستعدون للعمل مع زعماء الدول الجديدة الساعين إلى الإصلاح . فما يحرز من نجاح في هذا الصدد إنما هو لصالح المجتمع الدولي .

٣١ - إننا ندرك أن فترة الانتقال تلك تتضمن عمليات تكيف مؤلمة . ونعرض على الدول الجديدة عونا لمساعدتها ذاتيا . وسيكون ما نقدمه من تعاون شاملا ومفصلا بما يتناسب مع برامجها الاصلاحية ، وسلوكها المسؤول دوليا ، الذي يتضمن مزيدا من خفض الانفاق العسكري والوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها .

٣٢ - ونشجع الدول الجديدة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ، وهو ما يتحقق في المقام الأول بخفض عجز الميزانية ومعدلات التضخم . والعمل مع صندوق النقد الدولي يمكن أن يزود هذه الدول بخبرات في نطاق هذه المهمة ، وأن يوحي بالثقة فيما تضطلع به من جهود . ولابد من الحرص على عدم التباطؤ في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي . ولن يمكن النجاح في ذلك إلا إذا كانت توضع ، في الوقت نفسه لبنات الاقتصاد السوقي ، عن طريق التحويل إلى القطاع الخاص ، والاصلاحات المتعلقة بالأراضي ، واتخاذ تدابير لتعزيز الاستثمار والمنافسة ، وكفالة الضمانات الاجتماعية المناسبة للسكان .

٣٣ - إن الجدارة الإئتمانية وإرساء الإطار القانوني الذي يمكن التعويل عليه ركيزتان أساسيتان لاجتذاب الاستثمار الخاص . وفي تقييم الجدارة الإئتمانية للدول الجديدة سيهتدى بصفة خاصة بطريقتها في الوفاء بالتزاماتها المالية .

٣٤ - ولابد أن يكون لرأس المال الخاص والالتزام بروح المبادرة دور حاسم ومتزايد في إعادة البناء الاقتصادي . ونحث الدول الجديدة على بناء قطاع خاص كفؤ للأعمال التجارية ، وعلى وجه الخصوص ، قطاع الشركات الخاصة الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم الذي لا غنى عنه لأى اقتصاد سوقي .

٣٥ - ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم سريع ، وهو أمر ممكن ، في قطاعين : الزراعة والطاقة . فهذين القطاعين يكتسبان أهمية حاسمة في تحسين حالة العرض وزيادة حصائل العملة الأجنبية . وقطاعات التجارة والصناعة في بلادنا جاهزة لبذل التعاون . فقد ضاع سدى وقت ثمين بسبب استمرار الحواجز التي تعترض سبيل الاستثمار . وبالنسبة للطاقة ، نلاحظ أهمية

الميثاق الأوروبي للطاقة في تشجيع الانتاج وتأمين العرض . ةنحث على التوصل إلى الانتهاء من الأعمال التحضيرية الخاصة به بسرعة .

٣٦ - لقد أبدى جميع الأطراف المشتركين في القمة تضامنهم في الوقت الحرج عن طريق تقديم المساعـــدات المكثفـــة ، الغذائية والائتمانية والطبية . كما تعهدوا بتقديم المساعدة التقنية . وثمة حاجة لتدفقات واسعة النطاق للدراية والمعارف الفنية إلى الدول الجديدة لمساعدتها في استغلال إمكاناتها . ويمكن أن يسهم القطاعان العام والخاص في هذا الجهد . وهناك حاجة ماسة إلى تقديم مشورة واقعية ميدانية ، ومساعدة عملية . ويتعين أن يكون التركيز منصبا على المشاريع المختارة لما لها من قيمة ، إما لأنها نموذجية أو بسبب أهميتها الاستراتيجية في عملية الإصلاح . ويمكن للمشاركة والمساعدة الإدارية على صعيد الشركات أن تكونا ذات فعالية خاصة .

٣٧ - ونؤكد أهمية زيادة فتح الأسواق الدولية أمام منتجات الدول الجديدة . ولابد أن تمنح هذه الدول معاملة الدولة الأولى بالرعاية وأن ينظر في إعطائها مزيد من الأفضلية في الوصول إلى الأسواق . ومن المهم ألا تعرقل هذه الدول الجديدة عمليات إعادة البناء عن طريق وضع حواجز تجارية فيما بينها . ومن صالحها أن تقيم أواصر للتعاون في مجال السياسات الاقتصادية والنقدية .

٣٨ - ونحن نريد مساعدة الدول الجديدة على الحفاظ على مهاراتها العلمية والتقنية الفائقة التطور وعلى استخدامها في بناء اقتصاداتها . وإننا ندعو الجهات الصناعية والعلمية الموجودة في البلدان الصناعية إلى تعزيز التعاون والتبادل مع الدول الجديدة . وإننا ، عن طريق إنشاء مراكز دولية للعلوم والتكنولوجيا ، نساعد على إعادة توجيه خبرات العلماء والمهندسين ، الذيـــن يمتلكـــون معارف حساسة في مجال صنع أسلحة التدمير الشامل ، نحو الأهداف السلمية . وسنواصل بذل جهودنا لتمكين العلماء المدنيين ذوي الكفاءات العالية من البقاء في الدول الجديدة وتعزيز التعاون في مجال البحوث مع البلدان الصناعية الغربية .

٣٩ - وإننا لنرحب بعضوية الدول الجديدة في المؤسسات المالية الدولية . وسيتيح لها هذا وضع برامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع هذه المؤسسات ، والاستفادة بناء على ذلك من الموارد المالية الكبيرة لهذه المؤسسات . وينبغي أن يكون انفاق هذه الأموال مرتبطا بإحراز التقدم في تنفيذ الإصلاحات .

٤٠ - ونحن نؤيد استراتيجية التعاون المرحلية بين الحكومة الروسية وصندوق النقد الدولي . وهذا سيتيح لصندوق النقد الدولي دفع شريحة إئتمانية أولية لدعم التدابير اللازمة بأقصى قدر من الاستعجال لإعادة الاستقرار والتي ستتخذ في غضون الأسابيع القليلة المقبلة ، بينما يستمر

التفاوض مع روسيا بشأن برنامج إصلاحي شامل . وهذا سيمهد الطريق أمام الاستخدام الكامل لصفقة الدعم البالغة قيمتها ٢٤ بليون دولار التي أعلن عنها في نيسان/ابريل . وتشمل هذه الصفقة ٦ بلايين دولار مخصصة لإنشاء صندوق لتثبيت الروبل ، وسيفرج عنها حينما تتحقق الظروف الاقتصادية الكلية اللازمة .

٤١ - ونحن نقترح إنشاء أفرقة استشارية قطرية للدول الجديدة ، عند الاقتضاء ، بغية تعزيز التعاون الوثيق فيما بين الدول المعنية والمؤسسات الدولية والشركاء . وستتمثل مهمة هذه الأفرقة في تشجيع الإصلاحات الهيكلية وتنسيق المساعدات التقنية.

سلامة محطات الطاقة النووية في الدول المستقلة الجديدة التي كانت داخلة في الاتحاد السوفياتي السابق وفي وسط وشرق أوروبا

٤٢ - في حين أننا نسلم بالدور الهام الذي تؤديه الطاقة النووية في توفير الإمدادات العالمية من الطاقة ، فإن سلامة محطات الطاقة النووية السوفياتية التصميم تثير قلقا شديدا . وكل دولة من الدول مسؤولة هي نفسها ، من خلال السلطات المعنية بالسلامة ومشغلي المحطات لديها ، عن سلامة محطات الطاقة النووية فيها . ويجب على الدول الجديدة المعنية التي كانت داخلة في الاتحاد السوفياتي السابق وعلى بلدان وسط وشرق أوروبا إيلاء أولوية عالية للقضاء على هذا الخطر . وينبغي أن تكون هذه الجهود جزءا من عملية ذات وجهة سوقية لإصلاح سياسات الطاقة ، تنطوي على تشجيع التمويل التجاري من أجل تطوير قطاع الطاقة .

٤٣ - وينبغي بذل جهد خاص لتحسين سلامة هذه المحطات . ونحن نعرض الدعم على الدول المعنية في إطار برنامج للعمل متعدد الأطراف . ونحن نتطلع إلى التعاون التام من جانب هذه الدول . كما أننا ندعو الدول المهتمة الأخرى إلى المساهمة في ذلك .

٤٤ - وينبغي أن يشمل برنامج العمل اتخاذ تدابير فورية في المجالات التالية :

- إجراء تحسينات في السلامة التشغيلية ؛

- إجراء تحسينات تقنية في الأمد القريب في المحطات استنادا إلى تقييمات السلامة ؛

- تعزيز الأنظمة الضابطة .

ويمكن لهذه التدابير أن تحقق مكاسب مبكرة وهامة في مجال السلامة .

٤٥ - وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن نضع برنامج العمل الأساسي اللازم لإجراء تحسينات أطول أجلا في السلامة عن طريق بحث ما يلي :

- مدى إمكانية الاستعاضة عن المحطات الأقل سلامة عن طريق تطوير مصادر بديلة للطاقة ، وعن طريق الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة ؛

- إمكانية رفع مستوى المحطات المصممة حديثا .

وتتمة لذلك ، سنسعى إلى عقد اتفاقية بشأن السلامة النووية في وقت مبكر .

٤٦ - وينبغي أن يضع برنامج العمل أولويات واضحة ، وأن يوفر الترابط بين التدابير ، وأن يكفل تنفيذها في أقرب وقت ممكن . ولكي تنفذ التدابير الفورية ، فإن ولاية التنسيق الحالية لمجموعة الـ ٢٤ بشأن السلامة الفورية ينبغي أن تشمل الدول الجديدة المعنية التي كانت داخلة في الاتحاد السوفياتي السابق ، وينبغي في الوقت نفسه زيادة فعاليتها . وإننا جميعا على استعداد لتعزيز مساعداتنا الثنائية .

ونحن بالإضافة إلى ذلك ، نؤيد تشكيل آلية تكميلية متعددة الأطراف ، حسب الاقتضاء ، لمعالجة التدابير الفورية المتعلقة بتحسين السلامة التشغيلية والسلامة التقنية والتي لا تشملها برامج ثنائية . وندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في التمويل اللازم لذلك . وسيأخذ الصندوق في الاعتبار التمويل الثنائي ، وستديره على أساس توافق الآراء هيئة تسيير مكونة من المانحين ، وسيقوم بتنسيقه ومساعدته مجموعة الـ ٢٤ والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير .

٤٧ - والقرارات المتعلقة برفع مستوى محطات الطاقة النووية المصممة حديثا ستستلزم إيضاحا مسبقا للمسائل المتصلة بسلامة المحطات ، وسياسة الطاقة ، والمصادر البديلة للطاقة ، والتمويل . ومن أجل إرساء أساس مناسب يمكن الاستناد إليه في اتخاذ هذه القرارات ، نرى أن من اللازم اتخاذ التدابير التالية :

- ينبغي تقديم الدراسات اللازمة الخاصة بالسلامة دون إبطاء .

- ينبغي أن يقوم البنك الدولي ، بالاشتراك مع المنظمات الدولية المختصة ، ولاسيما الوكالة الدولية للطاقة ، بإعداد الدراسات المطلوبة في مجال الطاقة ، بما في ذلك مصادر الطاقة المستبدلة وآثارها من حيث التكاليف . واستنادا إلى هذه

الدراسات ، ينبغي للبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير رفع تقارير بأسرع ما يمكن عن احتياجات التمويل المحتملة .

٤٨ - وسوف نستعرض التقدم المحرز في برنامج العمل هذا في اجتماعنا الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ .

٤٩ - ونحيط علما بالبيانات التي تلقيناها من مختلف رؤساء الدول أو الحكومات والمنظمات وسوف ندرسها بكل اهتمام .

الاجتماع المقبل

٥٠ - إننا لنعرب عن ترحيبنا وقبولنا للدعوة الموجهة من رئيس الوزراء ميازاوا لعقد ذلك الاجتماع في طوكيو في تموز/يوليه ١٩٩٣ .

المرفق الثاني

اعلان سياسي

صياغة المشاركة الجديدة

أولا

١ - نحن ، قادة البلدان السبعة وممثلي المجموعة الأوروبية ، نؤيد الثورة الديمقراطية التي أنهت المواجهة بين الشرق والغرب ، وغيرت بصورة جوهرية الصعيد السياسي العالمي . ومنذ اجتماعنا الأخير ، حدث مزيد من التغييرات الضخمة التي ضاعفت من سرعة التقدم نحو الديمقراطية ، والاقتصادات القائمة على السوق ، والعدالة الاجتماعية . وانفتح السبيل أمام قيام مشاركة جديدة في تقاسم المسؤوليات ، ليس فقط في أوروبا التي اتحدت من جديد بعد طول انتظار ، بل أيضا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي غيرها من مناطق العالم . ونحن ندخل حاليا عصرا تتراجع فيه المواجهة ليحل محلها التعاون .

٢ - وستتخذ هذه المشاركة الجديدة أشكالا عديدة . اذ سيتعاون الخصوم السابقون في الشرق والغرب تعاونا شاملا في المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية . وإننا لنتطلع الى ظهور أنماط مماثلة في العالم أجمع للتعاون داخل المناطق وفيما بينها . وبوصفنا بلدانا متقدمة النمو ، فإننا نعرب عن استعدادنا لمواصلة تقديم الدعم والمساعدة الى البلدان النامية . ونحن نعتقد أن المشاكل عبر الوطنية ، وبخاصة انتشار أسلحة التدمير الشامل ، لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي ، وستزدهر المشاركة مع تأصل القيم المشتركة ، القائمة على مبادئ الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ، وحقوق الإنسان ، والديمقراطية ، والعدل ، وحكم القانون . وإننا نؤمن بأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ترتبطان ارتباطا وثيقا وتعزز كل منهما الأخرى ، ومن ثم فإن سلامة الحكم واحترام حقوق الإنسان يمثلان معيارين هامين في مجال تقديم المساعدة الاقتصادية .

٣ - وقد أصبح حاليا في وسع بلدان وسط وشرق أوروبا والدول الجديدة التي كانت داخلة في الاتحاد السوفياتي السابق أن تغتنم من الفرص ما لم يسبق له مثيل ، ولكنها تواجه أيضا تحديات هائلة . وإننا سندعمها وهي تتقدم صوب مرتبة المجتمعات الديمقراطية وتحقيق الحريتين السياسية والاقتصادية . ونحن نشجعها على ايجاد اطار دستوري وقانوني مستقر لبرامجها

الاصلاحية ونشيد بما تبذله من جهود لتخفيض نسبة الانفاق العام المخصصة للقطاع العسكري بقدر ملموس .

٤ - وتمثل المعاهدة التي وقعتها في ماستريشت الدول الأعضاء الاثنتا عشرة في المجموعة الأوروبية خطوة تاريخية على الطريق الى تحقيق الاتحاد الأوروبي . وسيعزز تنفيذها الاستقرار السياسي في القارة الأوروبية وسيتيح فرصا جديدة للتعاون .

٥ - ومنذ اجتماعنا الأخير ، أدى انشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي الى تعزيز العلاقة التعاونية بين حلف شمال الأطلسي وبلدان وسط وشرق أوروبا والدول التي كانت داخلة في الاتحاد السوفياتي السابق . ويوالي اتحاد غربي أوروبا أيضا تعزيز علاقته ببلدان وسط وشرق أوروبا .

٦ - وقد تأكدت الحاجة أيضا الى التعاون الدولي بما نجم من قلاقل ومنازعات جديدة ناتجة عن انبعاث النزعة القومية والتوترات الاثنية من جديد . فالمنازعات الطائفية والاقليمية تجري تسويتها بالقوة ، مما يشيع الموت والدمار ويشتت تشتيتا واسع النطاق السكان الأبرياء في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة ، وفي بعض أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق ، وفي أماكن أخرى في العالم .

٧ - إن التنفيذ التام والفوري لجميع التزامات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عنصر جوهري في بناء الأمن والاستقرار في أوروبا . ويجب على جميع دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن تحل ما بينها من منازعات بالوسائل السلمية ، وأن تضمن التساوي في المعاملة لجميع الأقليات . وإننا ندعو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في هلسنكي على مستوى القمة الى اتخاذ قرارات تستهدف تعزيز قدرات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على منع نشوب المنازعات ، وادارة الأزمات وحل المنازعات بالوسائل السلمية . وإننا نتطلع أيضا الى إنشاء محفل للتعاون الأمني خلال انعقاد مؤتمر القمة في هلسنكي . ونحن نرحب ، في هذا الصدد ، بالقرارات الأخيرة التي اتخذها وزراء خارجية دول منظمة حلف شمال الأطلسي ووزراء دول اتحاد غربي أوروبا بشأن دعم عمليات حفظ السلم التي يضطلع بها تحت مسؤولية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ونحن نؤيد إقامة حوار منتظم ومثمر بين اليابان والمؤتمر بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك .

٨ - أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فإن الأطر الاقليمية القائمة ، مثل المؤتمرات الوزارية اللاحقة التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا واطار التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، لها دور هام في تعزيز السلم والاستقرار . وإننا نشعر ببالغ القلق بسبب الحالة

الراهنة في كمبوديا ونحث جميع الأطراف المعنية على دعم سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وعلى تأييد عملية السلم التي ما زالت هشة بهدف الوصول بها الى نهاية موفقة .

٩ - ونحن نرحب بالتزام روسيا بسياسة خارجية تستند الى مبدأي القانون والعدالة ، ونعتقد أن هذا يمثل أساسا صالحا للتطبيع الكامل للعلاقات الروسية اليابانية عن طريق حل المسألة الاقليمية .

ثانيا

١ - توفر نهاية المجابهة بين الشرق والغرب فرصة تاريخية هامة ، ولكنها تؤكد في الوقت نفسه الحاجة الملحة الى الحد من إنتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف القادرة على ايصالها . ونحن نؤيد بشدة الرأي الذي يذهب الى أن تمديد أجل معاهدة عدم الانتشار عند انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ تمديدا غير محدد ، سيكون خطوة أساسية في هذه العملية وأنه لا بد من مواصلة عملية مراقبة الأسلحة النووية وتخفيضها . والحافز على انتشار الأسلحة النووية سيقل هو أيضا من خلال بذل الجهود اللازمة لتعزيز الأمن الاقليمي .

٢ - ونحن نحث الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار أن تنضم اليها . ونتطلع الى قيام اوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس والدول الأخرى غير الروسية التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا ، بالتقيد دون ابطاء بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية . وسنواصل جهودنا من خلال الاتصالات الثنائية والمركزين الدوليين للعلم والتكنولوجيا في موسكو وكييف للحيلولة دون انتشار الخبرة الفنية في أسلحة الدمار الشامل . ونعلق عظيم الأهمية على القيام في ما كان سابقا الاتحاد السوفياتي بإنشاء ضوابط فعالة على تصدير المواد النووية والأسلحة وغيرها من السلع والتكنولوجيات الحساسة وسنوفر ما يلزم من تدريب ومساعدة عملية لتحقيق ذلك .

٣ - إن العالم بحاجة الى أكثر الاجراءات الممكنة فعالية في مراقبة المواد النووية وفي تعقب ومنع نقل الأسلحة النووية أو انتاجها سريا أو بصورة غير مشروعة . إن التعاون النووي سيتوقف مستقبلا على التقيد بمعاهدة عدم الانتشار أو باتفاق مماثل قائم يكون ملزما على الصعيد الدولي كما سيتوقف على اعتماد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الكاملة النطاق التي وضعتها مؤخرا مجموعة الموردين للأسلحة النووية . ولا بد للوكالة الدولية للطاقة الذرية من تلقي الموارد اللازمة لتعزيز نظام الضمانات القائم وللاضطلاع بعمليات تفتيشية فعالة خاصة للمواقع

النووية غير المعلنة ولكنها محل الشبهة ، وذلك كإحدى وسائل تحقيق هذا الهدف . وسنؤيد قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة قضايا الانتشار العالقة الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٤ - ونعيد تأكيد استعدادنا لتبادل فوائد التكنولوجيا النووية السلمية مع جميع الدول الأخرى وفقا لالتزاماتنا المتعلقة بعدم الانتشار .

٥ - وسنواصل تشجيع جميع البلدان على اعتماد المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ، ونرحب بالقرار الذي اتخذه هذا النظام في جلسته العامة بتوسيع نطاق هذه المبادئ ليشمل القذائف القادرة على ايصال أسلحة الدمار الشامل بجميع أشكالها . وسيواصل كل منا بذل جهده لتحسين الشفافية والتشاور في نقل الأسلحة التقليدية والتشجيع على التحفظ في هذا النقل . ويعتبر تزويد سجل الأمم المتحدة للأسلحة بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب عنصرا هاما في هذه الجهود .

٦ - وسنواصل تكثيف تعاوننا في المحافل الملائمة ، في مجال ضوابط تصدير المواد الحساسة ، بغية الحد من الأخطار التي تحيق بالأمن الدولي . ومن العناصر الرئيسية في هذا الجهد ، التبادل غير الرسمي للمعلومات من أجل تحسين هذه الضوابط والتنسيق بينها .

٧ - ولا بد من نفاذ اتفاقات مراقبة الأسلحة التي وقعها الاتحاد السوفياتي سابقا ولا سيما معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا . وسيوفر التنفيذ الكامل لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا الأساس اللازم لإطار التعاون الأمني الجديد في أوروبا . ونرحب بالاتفاق البعيد الأثر بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية الذي أبرمته الولايات المتحدة وروسيا في حزيران/يونيه بناء على هذه المعاهدة بوصفه خطوة أخرى هامة نحو قيام عالم أكثر أمنا واستقرارا . وينبغي تنفيذ التدابير الأخرى في أقرب وقت ممكن ولا سيما التدبير المعلن من جانب واحد والرامي الى قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا بالقضاء على الأسلحة النووية القصيرة المدى التي تطلق من الأرض . ونؤيد روسيا في الجهود التي تبذلها لضمان الاستخدام السلمي للمواد النووية الناجمة عن القضاء على الأسلحة النووية . ويجب التوصل هذا العام الى النتيجة المنشودة في مفاوضات جنيف الرامية الى وضع اتفاقية بشأن الحظر العالمي الفعال للأسلحة الكيميائية . ونناشد جميع الدول لتكون من الدول الأصلية الموقعة على هذه الاتفاقية .

ثالثا

١ - إن التحديات الجديدة تؤكد ضرورة تعزيز دعائم الأمم المتحدة مع مراعاة الظروف الدولية المتغيرة . وقد زادت مهام الأمم المتحدة ومسؤولياتها منذ اجتماعنا الأخير في لندن زيادة مفاجئة ولا سيما في مجال اتقاء الأزمات وفض النزاعات وحماية الأقليات . وأدت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في رد الفعل الدولي ازاء التطورات في الخليج وكمبوديا وفي يوغوسلافيا السابقة وفي مناطق أخرى من العالم .

٢ - ونحن نؤيد دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين . وقد زادت أهمية هذا الدور بانضمام دول جديدة الى الأمم المتحدة . ونحن ندعو جميع هذه الدول الحديثة العضوية الى الالتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها بتعزيز أهداف ميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئه .

٣ - ونؤكد مجددا التزامنا بالتعاون على حل مشاكل اللاجئين القائمة ، ونشجب قيام أية دولة أو مجموعة بعمل ضد الأقليات يؤدي الى تدفق موجات جديدة من اللاجئين والمشردين .

٤ - ونؤيد الخطوات التي اتخذها الأمين العام حتى الآن لاصلاح المنظمة ، بما في ذلك تعيين منسق رفيع المستوى لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث . ونعتبر تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" مساهمة هامة في عمل الأمم المتحدة المتعلق بالدبلوماسية الوقائية وضع السلم وحفظه ، ونؤكد له استعدادنا لتوفير الدعم السياسي والموارد اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين .

٥ - ونؤيد بشدة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات والوكالات الاقليمية ، وفقا لما ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، فلهذه التنظيمات والوكالات دور متزايد الأهمية في فض النزاعات .

٦ - ونؤكد مجددا في ختام هذا الاعلان أن الاعتراف بالكرامة الذاتية لجميع بني البشر وبحقوقهم المتكافئة وغير القابلة للتصرف هو أساس الحرية والعدل والسلم في العالم . إن حقوق الإنسان ليست ملكا تتصرف فيه سلطة الدولة أو حكومتها ولا يمكن أن تخضع لقواعد أي نظام سياسي أو ايديولوجي أو ديني . ولا تزال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحدة من المهام الرئيسية للمجتمع الدولي .

المرفق الثالث

إعلان بشأن يوغوسلافيا السابقة

نحن ، قادة بلداننا السبعة وممثلي المجموعة الأوروبية ، يساورنا قلق عميق ازاء الأزمة اليوغوسلافية المستمرة ، وندين بشدة استعمال العنف في يوغوسلافيا السابقة ونأسف للآلام التي كبدت لشعبها . ونشجب بوجه خاص الأعمال الموجهة ضد السكان المدنيين كما نشجب طرد المجموعات الاثنية بالاكراه . ولئن كانت جميع الأطراف قد ساهمت في وصول الأمور الى هذه الحالة فإن القيادة الصربية والجيش اليوغوسلافي الخاضع لسيطرتها يعزى النصيب الأكبر من المسؤولية عن ذلك .

ونحن نؤيد مؤتمر المجموعة الأوروبية المعني بيوغوسلافيا المنعقد برئاسة اللورد كارنغتون ، بوصف هذا المؤتمر محفلا رئيسيا لتأمين حل سياسي دائم وعادل للمشاكل التي لم يوجد لها حل بعد ليوغوسلافيا السابقة ، بما في ذلك وضع ترتيبات دستورية للبوسنة والهرسك . وندعو جميع الأطراف الى استئناف المفاوضات في ذلك المؤتمر بحسن نية وبدون شروط مسبقة ؛ كما نرحب باجراء مشاورات وثيقة بين المؤتمر الذي يرأسه اللورد كارنغتون ، والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية بالأزمة اليوغوسلافية ، اذ قد تؤدي هذه المشاورات الى عقد مؤتمر دولي أوسع نطاقا لمعالجة المسائل العالقة ومن ضمنها المسائل المتعلقة بالأقليات . ونؤكد حاجة الأطراف في يوغوسلافيا السابقة المطلقة الى ابداء تصميمها على تحقيق السلم الذي لا غنى للنجاح عنه والذي بدونه ستستمر معاناة شعوب يوغوسلافيا السابقة .

إن الحالة المأسوية على المستوى الإنساني وخاصة في البوسنة والهرسك حالة لا يمكن قبولها . ونحن نؤيد تأييدا كاملا جهود المجتمع الدولي لتوفير المعونة الغوثية . ونرحب بالجهود التي بذلت في التوصل الى فتح مطار سراييفو ونؤيد الاجراءات التي اتخذتها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لجعل المطار آمنا . ونؤكد على ضرورة فك الحصار المضروب على سراييفو والتوقف عن ضربها بالقنابل ليتسنى القيام بعملية إغاثة شاملة دون انقطاع .

ونحن نعرب عن عرفاننا بالجميل لجميع المشتركين في عملية النقل الجوي للمعونة الى سراييفو وفي سد حاجة سكانها . ونناشد جميع الأطراف في البوسنة والهرسك ألا تعرض جهود المساعدة الإنسانية للخطر . ونحذر الأطراف المعنية ، ومن ضمنها القوات النظامية ، تحذيرا شديدا من اتخاذ أي اجراء يعرض أرواح المشتركين في عملية الإغاثة للخطر . واذا ما تعثرت

هذه الجهود بسبب عدم استعداد الجهات المعنية للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن سيضطر عندئذ الى النظر في اتخاذ تدابير أخرى ، لا تستثنى منها الوسائل العسكرية ، لتحقيق أهدافه الإنسانية .

ولا يمكـــن أن تكون عملية النقل الجوي للمعونة الى سراييفو سوى البداية في مجهود إنساني أكبر . ولا بد ، بالتالي ، من ضمان سلامة الوصول بالطرق البرية الى سراييفو والى غيرها من المناطق المحتاجة الى المعونة في البوسنة والهرسك .

إن تلبية احتياجات مئات الألوف من اللاجئين والمشردين تتطلب دعما ماليا اضافيا كبيرا . ونحن مستعدون للمساهمة في هذا الدعم وللطلب الى غيرنا أن يساهم فيه أيضا .

إننا نؤكد ضرورة احترام صربيا وكرواتيا لسلامة أراضي البوسنة والهرسك وضرورة إما سحب جميع القوات العسكرية التي لا تخضع لسلطة حكومة البوسنة والهرسك أو حلها وتجريدها من السلاح وإخضاع هذا السلاح لمراقبة دولية فعالة .

ونحن ندعو جميع الأطراف الى الحيلولة دون امتداد هذا النزاع الى أنحاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة .

ونحث القيادة الصربية على احترام حقوق الأقليات احتراما كاملا ، والامتناع عن التمادي في القمع في كوسوفو وعلى اجراء حوار جاد مع ممثلي كوسوفو بقصد تحديد خطوط قيام حكم ذاتي وفقا لمشروع اتفاقية مؤتمر المجموعة الأوروبية بشأن يوغوسلافيا .

ولا بد من التنفيذ الكامل للجزاءات التي قررها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٧٥٧ بالاضافة الى جميع الأحكام الأخرى لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ونحن نؤيد جهود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلم في كرواتيا بجميع عناصر هذه الخطة . ونطالب بأن يتعاون الصربيون والكرواتيون تعاونا كاملا مع خطة الأمم المتحدة للسلم وألا يدخروا وسعا لإنهاء سفك الدماء في كرواتيا .

ونحن لا نقبل أن تكون صربيا والجبل الأسود الدولة الوحيدة الخليفة ليوغوسلافيا السابقة . ونطلب تعليق اشتراك الوفد اليوغوسلافي في أعمال مجلس الأمن والتعاون في أوروبا وغيره من المحافل والمنظمات الدولية ذات الصلة .

- - - - -